بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 25 يوليو 2022

سُوق الحَمْرَا
إثنوغرافيا سوق أسبوعي

عثمان لكعشمي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2022
All rights reserved © 2022

ملخص:

يرمي هذا البحث الإثنوغرافي المُكثف إلى استكشاف المنطقيات الاجتماعية والرمزية الداخلية لسوق يعتبر أسبوعياً، على الأقل بالنسبة إلى فاعليه، ألا وهو سوق الحَمْرَا. لبلوغ هذا المرمى، انطلقنا من سؤال عام: ما هو هذا السوق الذي أتطلع إلى وصفه وتحليله؟ وبالتالي كتابته سوسيو- أنثروبولوجياً، لأخلص في نهاية التحليل والتأويل إلى كوننا أمام مجال اجتماعي وتعبير ثقافي، يصاغ عبر حركة جدلية بين فعل التسوق- الارتياد الأسبوعي كفعل «هَوْتَوِي- تْفْوِيجِي» وامتداده في المجال المصمم للسوق، وما يقوم عليه من تبادل لقيم ثقافية حاوية للقيم المادية، بين التاجر- البائع والمشتري- المرتاد، باعتبارهما فاعلين اجتماعيين رئيسيين في صياغة السوق كمجال اجتماعي وتعبير ثقافي.

على سبيل الاستهلال:

إثنوغرافيا سوق أسبوعي

يسعى هذا البحث الإثنوغرافي المُكثف إلى الكشف عما يكتنفه السوق الأسبوعي من أبعاد اجتماعية ورمزية ومعاني ثقافية، أو بالأحرى الكشف عما صَدح به السوق، ويصدح في علاقته بالإثنوغرافي من جهة وفي علاقته بوضْعيات إثنوغرافية بعينها من جهة ثانية، من خلال حالة بعينها هي سوق الحَمْرَا بمولاي عبد الله، في دكالة، بالمغرب. من هنا تستمد عبارة إثنوغرافيا سوق أسبوعي الكامنة في العنوان، عنوان هذا البحث، مشروعيتها؛ لأن الأمر يتعلق هنا بإثنوغرافيا سوق معين؛ أي بوصفه وكتابته، كما يدل على ذلك الشقان المكونان لعبارة إثنوغرافيا Ethnographie؛ أيْ (ethnos (شعب/ إثنية/ جماعة) وgraphie (وصف/ تصوير/ كتابة)، بمعناهما الاصطلاحي الأصلي، لكن لا ينبغي أنْ يُفهم من دراسة حالة بعينها، أننا أمام دراسة حالة بمعناها المنهجي الدقيق؛ أيْ حالة نموذجية لسوق أسبوعي قابلة للتعميم الاستقرائي على مختلف الأسواق الأسبوعية في المجتمع المغربي بعامة، وفي الأسواق الأسبوعية بدكالة خاصة، وإنما تقول شيئاً ما عن السوق الأسبوعي وغير الأسبوعي، كما يمكنها أنْ تقول شيئاً ما عن المجتمع المغربي: «إن تحديد معالِم حضارات بمجملها انطلاقاً من أحد أبعادها أو عناصرها هو عملية إشكالية، لكن إذا سمحنا لأنفسنا بنهج هذا النهج، فيما يخص شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط، سيكون البَزَارْ[السوق] بلا منازع هو المُرشح الأبرز بالدرجة الأولى»[1]، وإنْ كنا لا نتطلع، على الأقل في هذا المقام، إلى هذا المسعى الكبير، الذي يتطلب بحثاً معمقاً، قد يكون طويل الأمد.

طبعاً، لا يتعلق الأمر هنا ببحث إثنوغرافي أو ميداني طويل الأمد أو المدة، فتواجدي بالميدان، أو بالأحرى بميدان السوق المعني لم يتجاوز ثلاثة أسابيع، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الطابع الأسبوعي للسوق المَدروس، بمعنى تنظيمه خلال يوم في الأسبوع، ألا وهو يَوم الأحد، الذي يحتاج بدوره إلى إثنوغرافيا خاصة به: إثنوغرافيا يوم الأحد.

وهل هذه مدة كافية للقيام ببحث يُراد له أنْ يكون إثنوغرافياً؟ ذلك ما سنكتشفه في هذا العمل، فثمة الكثير من الأبحاث الإثنوغرافية قصيرة المدة، منها ما لم تتجاوز يوماً واحداً أو أقل منه بكثير، لكنها خلصت إلى نتائج مهمة، ولا داعي لذكر الأسماء، وهي عديدة. هذا بالنسبة للمدة التي قضيتها في الميدان، ماذا عن طبيعة اللقاء الإثنوغرافي؟ لقد كان لقاءً عن كثب، أيْ وجهاً لوجه؛ ذلك أن حِرفة الأنثروبولوجي في نهاية المطاف

1 Clifford Geertz, Hildred Geertz, Lawrence Rosen, Meaning and order in Moroccan society: Thtree essays In cultural analysis, Cambridge: Cambridge University Press, 1979. P123./ C. Geertz, Le Souk de Sefrou: sur l'économie du bazar, Saint- Denis: Edition Bouchéne, 2003. P 57

هي: «حرفة وجهاً لوجه وحرفة الحاضِر»[2]. فالعمل الإثنوغرافي هو من صميم حرفة الأنثروبولوجي، مثلها في ذلك مثل حرفة السوسيولوجي، لكن بدرجة أقل. وإنْ كانت الإثنوغرافيا منهجاً أنثروبولوجياً في الأصل، فإن الإثنوغرافيا في العمق ليست هي الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا بعينهما، وإنما هي لحظة أولية من لحظاتهما الإبستيمولوجية والمنهجية[3].

ولأن الأمر يتعلق هنا ببحث إثنوغرافي استقرائي، فإني لم أنطلق من فرضيات مسبقة ناجمة عن قراءة مسبقة للأدبيات السابقة حول الموضوع، إنْ وُجِدت[4]. فاختياري للموضوع الذي لم يشكّل بعد، لم يصغ بعد إثنوغرافياً، بالأحرى أنثروبولوجياً وسوسيولوجياً، على الأقل في هذه اللحظة، كان اختياري له ناجماً عن عدة اعتبارات، لا علاقة لها بقراءات سابقة، على الأقل من حيث الموضوع، وإنما كان ناجماً عن فضول ذاتي وشغف شخصي بهذا السوق تحديداً. نظراً لعلاقتي به، كجديدي، من أبناء الجديدة[5] والمترعرعين بها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعود ذلك الاختيار إلى كون هذا السوق يرتبط بالجهة الثقافية التي أنتمي إليها، جهة دكالة[6]. ومن ثمة يُمَكنني، هذا الموضوع، على الأقل من قول شيء ما، يمكن اعتباره موضوعياً، عن ذاتي وسياقي الاجتماعي والثقافي.

هل يعني ذلك أننا أمام بحث ذاتي، وبالتالي سأسقط في شخصنة نفسية للموضوع؟ ليس بالضرورة؛ ذلك أن الذاتية، على الأقل بالنسبة إلى ما يسمى اليَوم بأنثروبولوجيا ضمير المتكلم، تتكلم بصيغة الذات المتكلمة: «أنا»، ليست نقيضاً للموضوعية، وإنما هي من صميمها. ما الذي يفعله الإثنوغرافي؟ إنه يصف موضوعاً اجتماعياً أو ثقافياً، لكنه هو نفسه من يقوم بفعل الوصف، أليس كذلك؟ فهو من يتوسط العلاقة مع الواقع المدروس، كما هو شأن علاقتي بالسوق المعيش.

ولبلوغ هذا المسعى، وحتى لا أسقط في أي نزعة ذاتية حمقاء، فإني أُفَعل هنا، بشكل مُوَازٍ، ما يسميه بيير بورديو بالمَوْضَعَة المُشارِكة[7] أو الأنثروبولوجيا الانعكاسية؛ أيْ موْضعة الذات العارفة، وهي تمارس إثنوغرافيا السوق والحال هذه: تفكر الوضعيات الإثنوغرافية الناجمة عن العمل الميداني.

---

2 Marc Augé, Le métier d'anthropologue: Sens et liberté, Paris: Galilée, 2006. P10

3 يمكن العودة بهذا الصدد إلى التمييز الذي أقامه كلود ليفي ستروس بين كل من الإثنوغرافيا والإثنولوجيا والأنثروبولوجيا:
C. L. Strauss, Anthropologie structurale, Paris: Librairie Plon, 2012. P. P 411- 413

4 أتحدث هنا عن دراسات إثنوغرافية خصت الأسواق الدورية، بما فيها الأسواق الأسبوعية، لدكالة بعامة وللحمرا بخاصة، أو على الأقل لم أعثر على دراسات بهذا الشأن ضمن المراجع التي بحثت عليها وفي المدة المعنية بالبحث.

5 أو مزغان Mazagan، أو البريجة، أو المهدومة.. وغيرها من التسميات التاريخية التي تحيل إلى العمق التاريخي لهذه المدينة، وهي مدينة مغربية ساحلية أطلسية، تحدها شمالاً الدار البيضاء، وشرقاً مراكش، وجنوباً آسفي. تابعة إدارياً إلى جهة الدار البيضاء- سطات.

6 أتعامل هنا مع دكالة كجهة ثقافية بالمعنى الأنثروبولوجي الواسع لهذه العبارة، وليست كمجرد منطقة جغرافية، وهي تضم اليَوم إدارياً: إقليمي الجديدة وسيدي بنور.

7 لقد صاغ بورديو هذا المقترح المتعلق بالموْضعة المشاركة في مقاله التالي:
Pierre Bourdieu, «L'objectivation participante», Actes de la recherche en sciences sociales, N 150 (2003).

لهذا انطلقتُ من سؤال مركزي: ما هو هذا السوق الذي أريد أنْ أصفه أو أنا بصدد وصفه في هذه اللحظة؟ على الأقل خلال المدة التي سأقضيها في السوق. هذا هو السؤال الوحيد الذي ولجتُ به الميدان الأول للسوق، ثم بعد ذلك؛ أي بعد استكشاف أولي للسوق المعني، أيْ بعد يوم الأحد الأول، تمكنتُ إلى حد ما، من أخذ صورة كارتوغرافية للسوق، فضلاً عن قراءات بهذا الصدد ستشكل موضوع المحور الآتي، تمكنتُ من تعميق السؤال: ما السوق؟ ما سوق الحَمْرَا؟ كيف يمكن تعريفه من خلال المعيش اليومي للناس؟ أيْ انطلاقاً من الكيفية التي يعيشون بها هذا السوق، ويتعاملون معه على ضوئها؟ وهل هو مجال اقتصادي محض أم إنه في العمق مجال اجتماعي له أسس اجتماعية وتعبيرات ثقافية وأبعاد رمزية؟ إذا كان التبادل هو الأساس الذي يقوم عليه هذا السوق، وأي سوق كسوق، كبنية اقتصادية تجارية، سواء كان سوقاً رأسمالياً أم ما قبل رأسمالي، مُهَيْكَلاً أو غير مهيكل، فما طبيعة هذا التبادل؟ هل هو تبادل مادي محض لخيرات معينة أم إنه يتضمن أبعاداً اجتماعية وتعبيرات ثقافية؟ وكيف يتشكل اجتماعياً وثقافياً؟

هذه الأسئلة وغيرها هي التي حاولتُ الإجابة عنها، سواء في اللحظة الثانية من الميدان، السوق الثاني، أم في اللحظة الثالثة التي تليها، السوق أو الميدان الثالث، وهي اللحظة الأخيرة، على الأقل في هذا المستوى وفي هذا المقام. عبر هذه الأسئلة، تمكنت من استنطاق ميدان السوق الأسبوعي.

اعتمدتُ في ذلك كما هو مبين في العنوان على منهج إثنوغرافي مخصوص، لكن ينبغي التمييز هنا بين المنهج كرؤية إبيستيمولوجية، كما هو شأن المنهج الإثنوغرافي، وما يقوم عليه من منظور فينومينولوجي، وبين المنهج كاستراتيجية بحثية، كما هو شأن كل من الملاحظة بأشكالها المُباشرة والمُشارِكة والعائمة[8]، المُعتمدة هنا، هذا وبغض النظر عن المُحادثات المُمَنْهَجة والمفتوحة مع فاعلي السوق الرئيسيَيْن في وضعيات ميدانية حية، ألا وهما: التجار والزبناء. لم أتعامل مع هذه الوسائل المنهجية تعاملاً تقنياً صرفاً، حتى لا أسقط في أي نوع من الإمبريقية الساذجة، بقدر ما تعاملت معها كمكونات منهجية استراتيجية لمنهج واحد هو: الوصف الكثيف[9]، بما هو منهج ميكروسكوبي.

8 يعود هذا الصنف من الملاحظة إلى كوليت بيطوني:
Colette Pétonnet, «L'Observation flottante. L'exemple d'un cimetière parisien», Homme Année 1982 22-4 p.p 37-47

9 يمكن الرجوع إلى المقال التالي:
C. Geertz, «La description dense: Vers une théorie interprétative de la culture», trad. André Mary, Enquête, 6 | 1998, 73-105

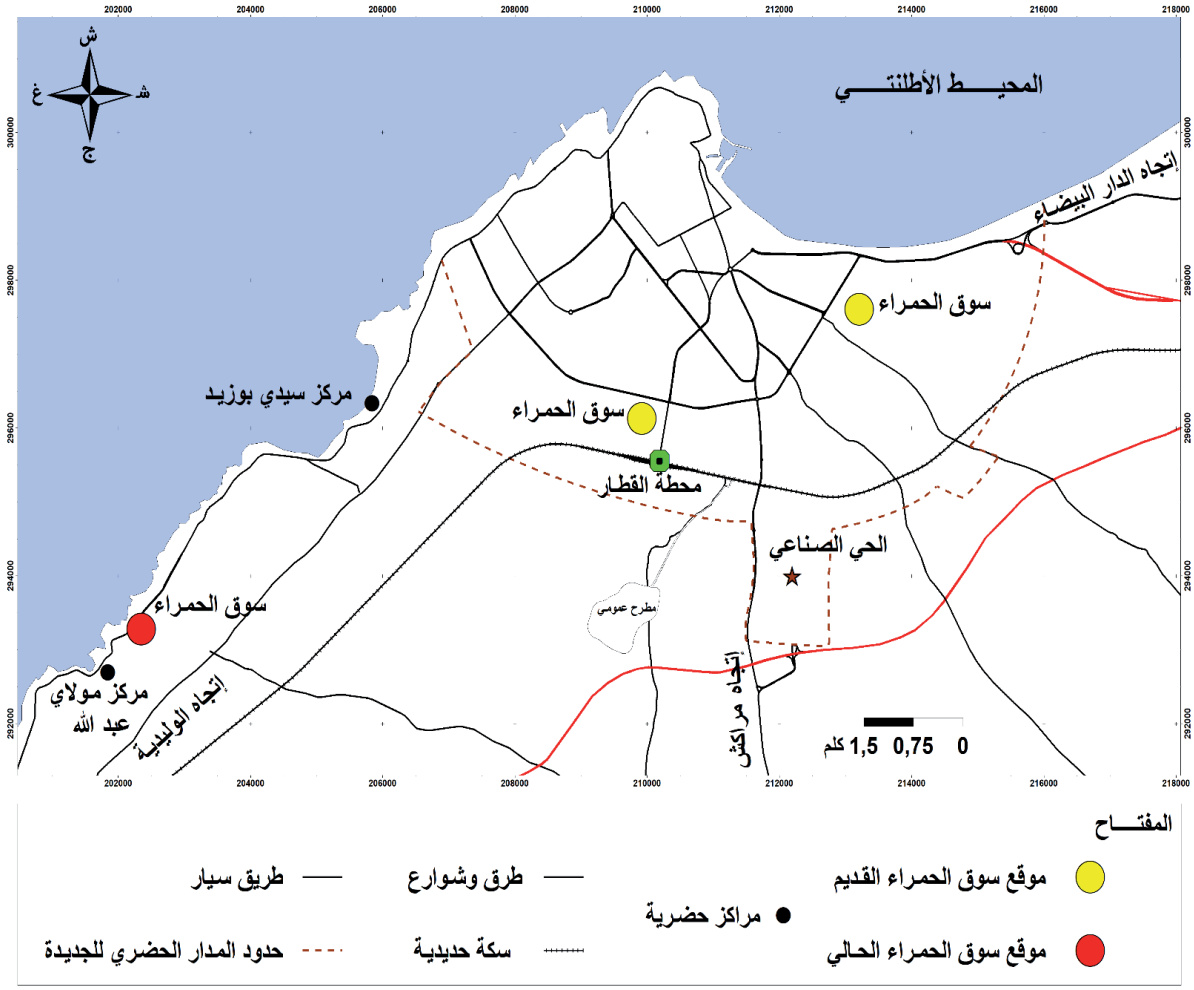

توطين سوق الحَمْرَا القديم والجديد على الخريطة[10]

أولاً: السوق موضوعاً سوسيو- أنثروبولوجياً

رهانات السوق

ولأننا لسنا بصدد إمبريقية ساذجة، سنستحضر هنا بعض الأفكار المستخلصة، إما من أدبيات سابقة تناولت الموضوع بالدراسة والتحليل، أو من نظريات أنثروبولوجية وسوسيولوجية، أكانت عامة أو من داخل كل من سوسيولوجيا الاقتصاد وأنثروبولوجيا الاقتصاد بصفة خاصة. سنضعُ بعض هذه الأفكار أو الفرضيات بشكل أو بآخر موْضِع نقاش لاحقاً، بعد رصد التجربة الميدانية وما جاءت به من فرضيات وأفكار تأويلية للسوق الأسبوعي بشكل مخصوص.

10 أتقدم بالشكر الجزيل للصديق عبد الوهاب خنوس الذي استجاب لطلبي المتمثل في الصياغة التقنية لهذه الخريطة.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أننا لم ننطلق منها في بحثنا هذا، وإنما اطلعنا على مجملها أو استخلصناه، فيما بين اللحظات الميدانية الثلاث آنفة الذكر؛ أيْ ما بعد الأحد الأول وما قبل الأحديْن التالييْن وبعدهما. هذه الاستراتيجية المنهجية جاءت مع تقدم البحث وممارسته، فلم أخطط لها مسبقاً. إنها من صميم التجربة الميدانية، بما فيها هذه القراءات، والتي لا تنفصل عنها، بقدر ما كانت تفصل بين اللحظات الميدانية وتصل بينها في الآن نفسه.

لقد مكنتني هذه الاستراتيجية المنهجية باستمرار من بناء المسافة المنهجية وهدمها بين الذاتي والموضوعي، الداخلي والخارجي، القريب والبعيد، وهو ما مكنني إلى حد كبير من تجنب السقوط في أي نزعة نظرية ساذجة. لعلي أتمكن هنا من موْضَعة السوق بعامة والسوق غير المهيكل بخاصة، ولاسيما الأسبوعي منه، ضمن بعض الدراسات السابقة في المجال: قراءة الأدبيات السابقة في الموضوع، أكانت نظرية أو إمبريقية، شاملة كانت أو تفصيلية. اقتصرتُ هنا على ما صادفته، أو ما وقعت عليه أيدينا، وما رأيناه نافعاً لهذا البحث، من حيث تشكيل السوق وإعادة تشكيله سوسيو- أنثروبولوجياً، ووفق ما سمح به الوقت والجهد والإمكانات المحدودة جداً.

السؤال الذي يمكننا صياغته في هذا السياق هو: كيف يمكننا موْضَعة السوق سوسيو- أنثروبولوجياً؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال طريقين اثنين: إما أنْ نجيب عنه من داخل كل مجال معرفي على حدة، من هذين المجاليْن، أو نستدعي دراسات أو حالات بعينها تستجيب للموْضَعة السوسيو- أنثروبولوجية. لكن ثمة طريق ثالث، قد يفتح لنا أفقاً آخر يمكنه أنْ يَخترقهما معاً. هذا الطريق هو طريق المفهوم الذي تقوم عليه هذه الدراسة: السوق.

ما السوق؟ تُشير كلمة «سوق» إلى معان عديدة، فهي كلمة متعددة الاستعمالات والمعاني حسب الأزمنة والسياقات والمجالات؛ فثمة اليوم أشكال عديدة من الأسواق: سوق الشغل أو العمل/ سوق البطالة، سوق المال/ سوق الأعمال، سوق الحرب/ سوق السلم، سوق أبيض/ سوق رمادي/ سوق أسود، سوق حرة، سوق عمومي/ سوق خصوصي... بل ثمة اقتصاد قائم بذاته يقوم على السوق، ألا وهو اقتصاد السوق وهو يرتبط بشكل وثيق بالنظام الرأسمالي الحديث والمجتمعات الحديثة، وغيرها من الأسواق كثير، أأخذت طابعاً تقليدياً ما قبل حديث في المجتمعات التقليدية، أو أخذت طابعاً حديثاً، أو أخذت طابعاً ما فوق حديث.

هل للأسواق تاريخ؟ أجل، للأسواق تاريخ، لكنه تاريخ متشعب، يصعب اختزاله في هذا المقام، لكن ميلاد السوق كمؤسسة اقتصادية مستقلة حديثة، تتعالق بالمجتمعات الحديثة؛ أي بالحداثة، أكان يقوم على إيديولوجية اشتراكية أو ليبرالية، غير أنه عرف تطوراً كبيراً مع تطور الرأسمالية وما تقوم عليه من فكر ليبرالي، وصولاً إلى الرأسمالية المتأخرة التي تقوم على فكر ليبرالي جديد.

غير أن هذا التاريخ عندنا يخضع لمنطق آخر، ألا وهو: السوق ما قبل الاستعمار وفي ظله وفيما بعده. لكن السوق، طالما شكل مرآة للجماعات والمجتمعات والثقافات والحضارات، لذلك فالسوق ليس مجرد موضوع للتاريخ، وإنما هو عامل مفسر للتاريخ، لتاريخنا الاجتماعي على وجه الدقة.

لنعد إلى عبارة «سوق»، فإذا أردنا تقديم تعريف عام للسوق، سيكون: السوق هو الموْضع الذي يُجلب إليه البضائع والسلع للبيع والابتياع. هذا تعريف اصطلاحي وقاموسي عام، ينطبق على العبارة العربية Souk المستعملة بكثرة في المغارب والمشارق، كما ينطبق على عبارة Bazar التي نجدها بكثرة في الأدبيات الأجنبية التي تخص بالدراسة والتحليل هذه الظاهرة في المجتمعات العربية الإسلامية بصفة عامة، كما سنرى ذلك مع كليفورد غيرتز على سبيل المثال، هذا وبغض النظر عن عبارة marché، وغيرها من العبارات التي ينطلي عليها هذا المعنى أيضاً. لكن ما يهمنا من أشكال السوق آنفة الذكر، هو السوق التجاري، خاصة السوق الأسبوعي باعتباره سوقاً دورياً، يُعقد في يوم واحد من أيام الأسبوع.

إن هذا الطابع الدوري للأسواق عندنا، بما في ذلك الأسواق نصف الأسبوعية والشهرية ونصف الشهرية والسنوية ونصف السنوية، يُضمنها أبعاداً اجتماعية ومعاني ثقافية ورمزية، ويحررها من طابعها الاقتصادي والتجاري المحض، إذ يضفي عليها طابعاً طقوسياً، وهل الطقوس شيئاً آخر غير دوريتها؟ من هذا المنطلق، يقال عندنا ب: سوق الزواج، وسوق النْسَاء، وسوق القيم الثقافية... سوق «النزاهة»، «لِمَا شْرَا يْتْنْزَه»... وهلم جرا. فالسوق عندنا، على الأقل في السياق الاجتماعي والثقافي الذي أنتمي إليه هو: السوق الأسبوعي. أما السوق اليومي، فيسمى ب «المَارْشِي».

من شأن هذا المفهوم المزدوج للسوق، الاقتصادي والتجاري/ الاجتماعي والثقافي، أنْ يَلوح بنا في قلب النقاش الحامي الوطيس بين علم الاقتصاد والسوسيولوجيا من جهة، وبين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا من جهة أخرى، والذي نجم عنه ميدانان خِصبان من أهم ميادين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا؛ يتعلق الأمر بسوسيولوجيا الاقتصاد وأنثروبولوجيا الاقتصاد.

ولأن ظاهرة السوق واقعة معقدة جداً، وإنْ كانت تبدو، على الأقل بالنسبة للكثير من علماء الاقتصاد، واقعة اقتصادية محضة، يتداخل فيها ما هو اجتماعي بما هو ثقافي، يتداخل فيها الرهان الاجتماعي كرهان سوسيولوجي، بالرهان الثقافي كرهان أنثروبولوجي، فإن ثمة ضرورة ملحة لموْضعة السوق، كيفما كان شكله وطبيعته، موْضعة علمية ومعرفية من شأنها أنْ تأخذ بعين الاعتبار هذا التعقيد في الحُسبان.

لذلك نتحدث هنا عن موْضعة سوسيو- أنثروبولوجية، فضلاً عن التداخل الإبستيمولوجي والتعالق المتبادل بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، إلى درجة يستعصي فيها على الباحثين من المجاليْن معاً،

رسم حدود واضحة بينهما، خاصة بين السوسيولوجيا التأويلية والأنثروبولوجيا التأويلية. فثمة اليوم العديد من علماء الإناسة والاجتماع الذين ينفلتون من قبضة هذا التصنيف أو ذاك، بما في ذلك علماء الاجتماع الاقتصادي وعلماء الإناسة الاقتصادية، كما سنرى ذلك. سأسمي هذا المنظور في هذا المقام، إجرائياً، باجتماعيات الثقافة.

لم تكن كلاسيكيات اجتماعيات الثقافة تتعامل مع الظواهر الاقتصادية انطلاقاً من ميادين متخصصة بها، بالأحرى السوق، وإنما كانت تتعامل مع الوقائع والأفعال الاقتصادية كوقائع وأفعال اجتماعية ضمن وقائع وأفعال اجتماعية أخرى، باستثناء مارسيل موس الذي تكلم عن ظاهرة التبادل كظاهرة كلية للهبة[11]. بمعنى آخر لم تكن هناك اجتماعيات ثقافة اقتصادية كميدان مستقل بذاته، بقدر ما كانت هناك أفكار وتصورات وفرضيات ودراسات عامة، دراسات سوسيو- أنثروبولوجية عامة للاقتصاد. أما السوق، فلم يكن ينظر إليه على وجه التخصيص والتدقيق كظاهرة مركزية كلية، لم تكن اجتماعيات الثقافة لتنظر إليه إلا من خلال الاقتصاد.

صحيح أن السوق قد حضر بشكل أو بآخر لدى مؤسسي علم الاجتماع ورواده، كما هو شأن ماركس في نقده للاقتصاد السياسي، الذي كان يعتبر الرحم الذي وُلد منه علم الاقتصاد، كما حضر عند دوركهايم في تقسيم العمل الاجتماعي وغيره، وكذا عند ماكس فيبر في الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية، علاوة على جورج زيمل في فلسفة النقود، علاوة على أوغست كونت في دروس فلسفته الوضعية قبلهم.

لقد كان النقاش آنذاك، كل النقاش منصباً حول مساءلة فكرة الاستقلال الذاتي للظاهرة الاقتصادية عن باقي الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، غير أن هذا النقاش، وإن استمر لاحقاً بطريقة أو بأخرى، كان مشغولاً بهَم أساسي، ألا وهو: الدفاع عن الطابع الاجتماعي للنشاط الاقتصادي، هو بشكل أو بآخر دفاع عن ضرورة الحقل السوسيولوجي وأهميته، هذا إنْ لم يكن في بعض الأحيان، خاصة في البدايات نقاشاً ينم عن نزعة سوسيولوجية إمبريالية، تسعى إلى إضفاء الطابع السوسيولوجي على العالَم. هذا بالنسبة إلى السوسيولوجيا، ماذا عن الأنثروبولوجيا؟

عندما نتحدث هنا عن الأنثروبولوجيا، فإننا نقصد بها الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وإن كان اهتمام علماء الاجتماع الأوائل بالسوق من باب الاهتمام بالشرط الاقتصادي، فإن الأنثروبولوجيا، على الأقل في بدايتها، لم تكن تعير أي اهتمام للأسواق في دراساتها للاقتصاد. يعود ذلك إلى كون الدراسات التي خصت الاقتصاد بالدراسة والتحليل، أكانت إثنوغرافية أو أنثروبولوجية، همت المجتمعات العتيقة،

11 راجع:
Marcel Mauss, «Essai sur le don: forme et raison de l’échange dans les sociétés archaïques», l’Année Sociologique, seconde série, 1923-1924

لكيلا أقول بدائية؛ أي إنها درست النشاط الاقتصادي لمجتمعات أو لنقل لجماعات لم يكن السوق قد تشكل فيها بعد، كمؤسسة تجارية حديثة، لكنها لعبت دوراً مهماً في إضفاء الطابع التاريخي والاقتصادي على هذه الجماعات، والتي كانت تُفرغ عادة من تاريخها واقتصادها، على ضوء نظرة إثنية متمركزة حول الذات الغربية. لهذا تأخر اهتمام الأنثروبولوجيا بالسوق مقارنة مع السوسيولوجيا.

غير أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية كميدان أنثروبولوجي قائماً بذاته، عرفت تحولات براديغمية مهمة. شأنها في ذلك شأن السوسيولوجيا الاقتصادية التي عرفت هي الأخرى تحولات براديغمية عميقة، خاصة في سبعينيات القرن الماضي بأمريكا وفي ثمانينيات القرن عينه بأوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً[12]. تمثل هذا التحول بشكل أساسي فيما سمي بالسوسيولوجيا الاقتصادية الجديدة، باعتبارها سوسيولوجيا للأسواق في نهاية المطاف، والتي تتعامل مع الأسواق كموضوع مركزي لها، بوصفها بناءً اجتماعياً، كيفما كان منظورها الإبستيمولوجي أو اتجاهها النظري والمنهجي، أكانت وضعية أو تأويلية، هوليستية أو فردانية منهجية، شمولية أو تحليلية. الاختلاف، كل الاختلاف كان يقع في طبيعة البناء الاجتماعي للسوق وشكل بنيته واستراتيجيات فاعليه، هل هو بناء موضوعي مؤسساتي وبالتالي مجتمعي أم هو في العُمق بناء فردي وذاتي من قبل فاعلين وذوات جماعيين كانوا أو أفراد.

لقد شهدت الأنثروبولوجيا في هاته الفترة التاريخية انقلاباً إبيستيمولوجيا كبيراً، خاصة مع استقلال المجتمعات المستعمرة ومع التحولات التي جاءت بها لاحقاً العولمة بمختلف مستويتها وأشكالها وامتداداتها. فلم تعد الأنثروبولوجيا تكتفي بدراسة الآخر البعيد الذي كان يتمثل في المجتمعات ما قبل الحديثة، وإنما أضحت تدرس الرهان الثقافي للإنسان في قلب المجتمعات الغربية ذاتها، في المجالات الحضرية والمُدن، بما في ذلك الرهان الثقافي للأسواق، خاصة الهامشية منها، التي تعقد على هامش المدن.

هذا ما أغفلته إلى حد ما، السوسيولوجيا الاقتصادية الجديدة، فهي لم تهتم على نحو كاف بالأسواق الهامشية؛ أي الأسواق الدورية والأسواق القروية والتقليدية؛ أي ما يسمى عادة بالأسواق غير المهيكلة. وإنْ هي درسته، هذا الآخر، فإنها لا تتعامل معه وفقاً لمنطق إيديولوجي، بقدر ما تتعامل معه انطلاقاً من منطق علمي وإنساني، فالأنثروبولوجيا إما أن تكون إنسانية أو لا تكون.

12 يمكن التمييز هنا بين ثلاث لحظات تاريخية لنشأة السوسيولوجيا الاقتصادية وتطورها: أما اللحظة الأولى فتسمى بالكلاسيكيات، وهي تمثل ميلاد السوسيولوجيا الاقتصادية (1890 - 1940)، وأما اللحظة الثانية، فتنعتُ باللحظة الحديثة، وهي تقع بين الدراسات الشمولية والإمبريقية) -1940 1970)، وأما اللحظة الثالثة، فيصطلح عليها باللحظة المعاصرة، وهي تجسد ما يسمى في الأدبيات المتأخرة ب: السوسيولوجيات الاقتصادية الجديدة. راجع:

François Cusin, Daniel Benamouzig, Economie et sociologie, Paris: Puf, 2004. P. P 435- 454

لهذا نجد أن مجمل الدراسات السوسيو- أنثروبولوجية، على قلتها، التي شخصت الأسواق أكانت حديثة أو تقليدية أو غير مُهيكَلة عندنا، أكانت «بازارات» أو «سْوِيقَاتْ»[13]، أو «مَارْشِيَاتْ»[14]، أو «جُوطِيَاتْ»[15] أو أسواق أسبوعية، أو أسواق دورية بعامة، هي دراسات أنثروبولوجية، أنجزها في الغالب أنثروبولوجيون أجانب. كما هو شأن دراسة غيرتز لاقتصاد بزار صفرو، والتي سنستدعيها في المحور التأويلي اللاحق لسوق الحمرا، مثلها في ذلك مثل دراسة موس عن الهبة ونقد بورديو للنيوليبرالية. وغيرهما من الدراسات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر كفرضيات قائمة بذاتها.

لكن مع ذلك تبقى الأسواق الدورية عندنا، خاصة الأسبوعية منها، كأسواق غير مهيكلة، لم تحظ بعد بالدراسة الكافية من طرف اجتماعيات الثقافة الاقتصادية للأسواق. من هذا المنطلق، جاء اهتمامنا بسوق أسبوعي من قبيل سوق الحَمْرَا، انطلاقاً من حس سوسيو- أنثروبولوجي، يعبر بشكل أو بآخر عن إعادة الاعتبار للاقتصاد غير المهيكل، كما هو شأن اقتصاد الأسواق الأسبوعية، أكانت قروية أو حضرية أو على هامشهما، في الدراسات الاقتصادية لاجتماعيات الثقافة، بعيداً عن النظرة المحلية التحقيرية[16] من جهة، وكذا السياسية الرسمية لكل ما هو غير مُهيكل من جهة ثانية. على اعتبار أن غير المهيكل اقتصادياً، على مستوى التجهيز والرقابة والتحكم في المعروض من المنتوجات في السوق، لا يسير وفقاً لمنطق التبادل المادي القائم على «قانون العرض والطلب» المُشَرْعن قانونياً وسياسياً وفقاً للنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تتبناه الدولة، كما هو شأن الأسواق العصرية المهيكلة.

ثانياً: السوق موصوفاً

إثنوغرافيا السوق

ولأن الأمر يتعلق هنا بممارسة إثنوغرافية، فإن السؤال الأول الذي يتبادر إلى ذهن الإثنوغرافي هنا هو: مِن أين أبدأ؟ لنبدأ من التسمية، فالتسمية في نهاية المطاف هي التي تُعطي الكائنات هويتها وتُساهم باستمرار في تشكيلها وإعادة تشكيلها وربما تحديد مصيرها، أكانت أشياء أو مجالات بشرية واجتماعية، كما هو شأن: سوق الحَمْرَا.

13 «سْوِيقَاتْ»: جمع كلمة «سْوِيقَة»، بما هي تصغير دارج لكمة سوق. على عكس السوق الأسبوعي الذي يُعقد عادة في القرى والمراكز الحضرية، فإن «السويقات» تُعقد في المدن، تُعقد يومياً، كما أنها تكون صغيرة الحجم مقارنة بالأسواق الأسبوعية.

14 «مَارْشِيَاتْ»: جمع «مَارْشِي»، ويحيل عندنا إلى سوق الخضر والفواكه واللحوم ومجمل المواد الغذائية اليومية.

15 « جُوطِيَاتْ»: جمع «جُوطِية»، أو «الخُرْدَة»، وتُشير إلى سوق «الفْرَاشة»، وهو سوق «حَضري»، قد يعقد يومياً أو أسبوعياً، حسب الجهات، يختص ببيع الملابس أو الأشياء المستعملة.

16 عادة ما يُنظر إلى السوق في خيالنا المغربي الاجتماعي، بكونه تعبيراً عن نقيض التحضر، خاصة عند التلفظ في سياقات «متحضرة» كما هو شأن الإدارات أو المؤسسات الاجتماعية المُهيكلة، كما هو حال المدرسة، بألفاظ دارجة، لكيلا أقول عامية، تعتبر بالنسبة لهذه المؤسسات وأعوانها ألفاظاً نابية)تُحْسَارْ الهَضْرَة(. على اعتبار أن السوق، هو بشكل أو بآخر سوق لغوية نابية، تعبر عن أصل اجتماعي هامشي.

ما الذي تُشير إليه عبارة حَمْرَا، والتي تُلفظ عادة من طرف فاعلي السوق، أكانوا تجاراً أو زبناء، ب «لْحَمْرَا»؛ أيْ بإسقاط الهمزة التي تنتهي بها كلمة حَمْرَاء وإليها. لهذا فضلنا الاحتفاظ بها في نعت السوق، بدل كلمة حمراء الفصيحة؛ لأن فاعليها يلفظونها كذلك، ويتعاملون معها على هذا الأساس. تُشير هذه الكلمة بكل بساطة إلى معناها اللغوي، أي إلى اللون الأحمر. وتعود هذه التسمية إلى الأرض، أو بالأحرى إلى طبيعة تربة الأرض التي أضحت تحتضنُ هذا السوق، حيث نشأ وتطور: الموقع القديم[17].

لاحظوا معي عبارة أضحت، إنها تُحيل بطريقة أو بأخرى إلى الوجود المُسبق للسوق قبل انتقالها إلى هذه الأرض. لكن هذا المُعطى غير دقيق وتتضارب كثيراً الآراء حوله، فثمة من يعتبره كان يتواجد في سوق للازهرة[18] الحالية، وهناك من يعتبره امتداداً لسوق كان يُعقد في ساحة «أحفير» الحالية، على هامش الملاح، بمركز المدينة.

لكن ما يهمنا بهذا الصدد، هو أنه لم يأخذ تلك التسمية، وطابعه الأسبوعي المُنتظم، إلا مع انتقاله للأرض المعنية، أرض «الحَمْرِيَة»، حيث تشكلت هُويته المجالية والزمانية، فصار يُنظم كل يوم أحد، مجاوراً بذلك سوق آخر، يومي، للجملة، مختص في بيع الخضر. أما زمنياً، فتقدر نشأته الجديدة، في موقعه القديم، ما بين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المُنصرم. تجدر الإشارة إلى أن الأرض التي كانت تحتضنه، تدخل في أملاك الجماعة الحضرية لمدينة الجديدة. هذا قبل أنْ يُنقل مؤقتاً إلى موْضع ثان، على أرض عقارية يمتلكها الخواص قرب محطة القطار بالمدينة عينها. إلى أنْ نُقل مرة أخرى، مرة ثالثة[19]، إلى أرض خارج المدار الحضري للجديدة، بمولاي عبد الله، وهي في ملكية الجماعة القروية لمولاي عبد الله، وهي الأرض عينها، أو جزء منها، والتي ينعقد على تُرابها موسم مولاي عبد الله أمغار السنوي، والذي يُعقد سنوياً في فصل الصيف. هذا هو السيناريو السائد لدى عموم تجارها وزبنائها وغيرهم.

لقد غدا سوق الحمرا، بعد نقله إلى هذا الموضع الثالث، يتزامن انعقاده مع سوق مولاي عبد الله الأسبوعي، في اليَوم نفسه، ولا يبعد عنه إلا بمسافة تقدر بكيلومتر تقريباً. من هنا جاء التمييز بين السوق والحمرا، فعندما تستقل «طاكسي كبير»[20] من الجديدة بغية الذهاب إلى سوق الحمرا، يسألك السائق: «فِينْ غَادِي، للسوقْ وْلاَ لْحَمْرَا؟» (إلى أين أنت ذاهب، هل للسوق أم للحمرا؟).

17 أنظر خريطة التوطين، ص 5

18 من أقدم الأسواق بمدينة الجديدة، بعد ما يسمى محلياً بالسوق القديم، بمركز المدينة، يسمى على اسم الحي الذي يحتضنه وينعقد فيه: حي للا زهرة. وهو سوق يومي كبير، ينقسم إلى عدة مجالات من أهمها: سوق الخضر، والجوطية. يقال إن سوق الحمرا، أي قبل ميلاده الاسمي، كان يعقد خلال مرتين في الأسبوع: يومي الأربعاء والأحد. يَنعته الجديديون عادة ب «المَارْشِي».

19 يعد هذا الموقع بدوره مؤقتاً، إلى أن يتم دمج الحمرا في سوق للجملة، بالجماعة الترابية عينها.

20 سيارة أجرة من الحجم الكبير، للنقل خارج المدار الحضري.

تبعد الحمرا عن الجديدة بسيارة الأجرة المعنية، من «الفَالُورَة»[21]، بعشرون دقيقة كأقصى تقدير، وبحافلة النقل الحضري) الطوبيس، رقم 17/ 18(بما يناهز 40 دقيقة عن مركز المدينة. سنسمي هذه الحمرا، في موقعها الجديد، بالحمرا الثالثة موضوع هذا البحث. فعلى الرغم من تغير مجالها الجُغرافي الأصلي، نظراً لطابعها القروي في مجال يراد له أنْ يكون حضرياً كما تقول السلطات المعنية، فإنه ظل وفيا لهُويته، لاسمه الذي يستمد منه تاريخه الخاص ويسمه بميسمه، غير أن مُرتاديها، أو على الأقل جزءا كبيرا منهم ظلوا أوفياء لها، يواظبون على ارتيادها أسبوعياً، كل يَوم أحد، قادمين إليها من الجديدة وهوامشها، لكن ذلك لا يعني أنها، بعد نقلها المستمر، لم تفقد الكثير من مرتاديها وزبنائها.

سيكون مِن المُفيد منهجياً أنْ نُحيل إلى نقطة مهمة جداً في هذا المقام: إن الحمرا لا يُعتبر بالنسبة للسلطة، المعنية ب «تدبير شؤونه»[22]، والتي تتمثل مهمتها الأساسية في استخلاص الضرائب أكثر منها مهمة تدبيرية بالمعنى السياسي والاقتصادي الدقيق لهذه العبارة، قلنا إنها لا تُعتبر بالنسبة للسلطات المعنية بمثابة سوق أسبوعي، كما هو شأن الأسواق الأسبوعية التي تنعقد في جهة دكالة بصفة عامة، وفي إقليم الجديدة بصفة خاصة، وهو النفي الذي يتناقض مع رؤية مُرتاديه الذين يعتبرونه سوقاً أسبوعياً. وإنْ كان يُعقد أسبوعياً، فإنه يفتقد على سبيل المثال إلى عدة مجالات يتميز بها السوق الأسبوعي القروي، كرحبة الغنم[23] ومقاهي الشواء التقليدية، وغيرها كثير. هذا فضلاً عن ماضيه «الحَضَرِي». لكن ما يهمني في هذا الصدد هو أقوال الممارسين بالدرجة الأولى؛ أيْ أقوال الفاعلين الأساسيين في سوق الحمرا، أيْ المُتسوقين والتُجار.

يجب التمييز في هذا المضمار بين ثلاث لحظات إثنوغرافية أساسية: أما اللحظة الأولى، فكانت استكشافية للسوق برمته، ركزت فيها بشكل مركزي على أخذ صورة كارتوغرافية عن السوق، مع التوقف عند المورفولوجية الاجتماعية لها، وهي لحظة الولوج الأولى إلى ميدان السوق، كانت بتاريخ يوم الأحد 29/ 05/ 2022، سأنعتها إجرائياً بالميدان الأول. أما اللحظة الثانية، فهي لحظة انغماسية في ميدان السوق، توقفت فيها عند وضعيات معينة داخل خِيم البَالْ المُتراصة، وقد ركزت فيها على هذا المجال من السوق لكونه يشكل قلبه النابض وسمة مميزة له فهو يأخذ الحيز الأكبر مجالياً وذهنياً كما يأخذ الوقت الكبير لدى مرتاديه في فعلهم الارتيادي، كانت بتاريخ يوم الأحد 5/ 06/ 2022، سأنعتها بالميدان الثاني. وأما اللحظة الثالثة، والتي كانت بتاريخ يوم الأحد 12/ 06/ 2022، فقد مثلت بالنسبة إلي لحظة مفصلية في الاستيفاء المؤقت لتجربة الميدان، لهذا اصطلحتُ عليها، الميدان الثالث، لحظة الاستيفاء المؤقت.

21 منارة، حيث توجد محطة سيارات الأجرة من الحجم الكبير.

22 تقتصر مهمة السلطات المحلية، أفي موقعها القديم أو الجديد، في جمع الجبايات من التجار على كراء الأرض التي تُعقد فيها الحمرا، وهو ما يسمى محلياً ب «السَنْك». لكنها لا تتدخل في اقتصادها، بما في ذلك تسعير المواد أو الأشياء المعروضة، وكذا تقسيم المجال.

23 لا نقصد هنا رحبة الغنم المتزامن انعقادها مع العيد الكبير، فموقع الحمرا الحالي، يحتضن رحبة من هذا القبيل سابقة على وجوده في موقعها الجديد.

لماذا اعتبرته استيفاءً مؤقتاً؟ لأنه ليس ثمة أي ميدان بحثي، كيفما كانت المدة التي يمضيها الباحث في الميدان، يُستوفى دراسة وتحليلاً. ويعود ذلك لسببيْن أساسييْن يمثلان بداهة لا محيد عنها في البحث الإثنوغرافي: ليست هناك ذاتاً اجتماعية أو موضوعاً اجتماعياً ساكناً، لا حركة فيه ولا تحول، بالأحرى التعامل مع مجال خصب كالسوق يقوم أساساً على الحركة، حركة الأشخاص والبضائع والنقود والقيم؛ ليس هناك وصفاً نهائياً لواقع معين؛ ذلك أن الوصف بطبيعته يتضمن بشكل أو بآخر تأويلاً ضمنياً له، أكان بواسطة اللغة نفسها أو عبر الذات الواصفة، ذات الإثنوغرافي وتجربته الشخصية والحال هذه.

تُشير الساعة إلى السابعة ونصف الساعة، عندما وصلتُ إلى الحمرا أو إلى مُحيطها وجنباتها. يُخيم عليها هدوء الصباح. هل هو الهُدوء الذي يسبق العاصفة؟ تساءلت قبل وُلوج السوق. سمعتُ وأنا على جنبات الطريق الرئيس المؤدي إلى مدخل من مداخلها، والذي يبدو أنه المدخل الرئيس المُتعارَف عليه، بعض الأصوات التي تُوحي باستيقاظ السوق. إنها أصوات الطاولات الحديدية ودعاماتها التي تستند عليها طاولة «الفراشة»، وهي عبارة عن لوحة خشبية تُغطى بثوب موحد اللون والشكل، تُوضَعُ على تلك الطاولات. سننعتها هنا ب «الطَابْلَةْ») طاولة حديدية ذات لوحة خشبية(، حتى نميزها عن «الفْرَاشَة» الأرضية[24]، والتي تساهم بفعل تُجار البالْ في تشكيل المجال المُصمم للسوق، أو في تصميم مجال مركزي من مجالاته.

وإنْ كان يبدو للسوق مدخلاً رئيساً، فإنه ليس له أي حدود مجالية مادية تحول دون ولوجه من جنبات أخرى من جنباته أو محيطه، فكل جانب من محيطه، يتحول أثناء الازدحام إلى مداخل تؤدي إلى الغاية نفسها والغرض نفسه الكامن في فعل التسوق أو الارتياد.

أول شيء وقع على عيني أثناء الدخول إلى الحمرا من مدخلها الرئيس المعني، هو المدخل نفسه. لا أتحدث هنا عن باب بقدر ما أتحدث عن مَعبر أو بالأحرى معابر تُحدها مجموعة من الطاولات مستطيلة الشكل، ذلك المدخل الذي نُصبت خيمه بشكل موحد ولون موحد في كثير من الخيم، هو اللون الأحمر باهت اللون، ربما بفعل حرارة الشمس واستعماله الدائم، أفي هذا السوق أو في غيره، وهو الأمر الذي يتصادف مع الاسم الذي يُوسم به السوق، الحمرا. هذا المدخل هو خِيم البالْ في حد ذاتها، بما فيها طاولات «البالْ» والسيارات من الحجم الكبير)لْحْدِيدْ[25](، والتي تشكل الكواليس الخلفية لكل خيمة، غير أن هذه الخيمة ليست واضحة المَعالِم من حيث حدودها المجالية، فهي تضم أكثر من طاولة، قد تصل إلى أربع طاولات أو أكثر للخيمة المُفترضة، كما لو كانت محلاً تجارياً مفتوحاً، مغطاة من فوق ومفتوحة من تحت. مع الأخذ

24 غطاء أرضي، يُفرش على الأرض لعرض البضائع عليه. وهو يُشكل في حقيقة الأمر، ترسيماً مجالياً لتاجر معين أو مجموعة من التجار.

25 يُسمي تجار السوق هذا النوع من السيارات ب «لْحْدِيدْ»، وهو النعت الدارج عندنا للسيارات بوجه عام، وهو المعني الذي لم أستحضره خلال ميداني الأول، ولا أعرف لماذا، خاصة عندما سألتُ تاجراً من تجار البالْ في مدخل السوق عن قيمة «السنك»، وأورد في جوابه عبارة «لْحديدْ»، عندما قال: إنهم، يستخلصون جبايات تخص «لْحْديد» أيضاً، متحدثاً عن أعوان يستخلصون الجبايات، فانصرف ذهني مباشرة إلى الدعامات الحديدية لل»فراشات»، لكني سُرعان ما انتبهتُ إلى إشارته بيده اليمنى إلى السيارة القابعة خلفنا، سيارته. فانفجرتُ ضحكاً، بعد ذلك. خاصة عندما سجلتُ هذه الملاحظة، على هامش من هوامش مذكرتي.

بعين الاعتبار أن كل خيمة تُقابلها أخرى، ويتوسطهما معبر يفصل بينها ويؤدي إلى باقي الخيم المتسلسلة، والمفتوحة على بعضها البعض، ومنها إلى باقي مجالات السوق.

يتكون مجال البالْ أو خيمه من سلسلتيْن من الخيم؛ الأولى هي التي سبق ذكرها، والثانية يفصلها عن الأولى طريق يتقاطع مع معبرها المركزي، غير أن هذه السلسلة الثانية لا تختلف كثيراً عن الأولى. هذا هو المجال الأول الذي تُصادفه في السوق، وهو القلب النابض للحمرا.

لم يكتظ السوق بالمرتادين إلا في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف؛ ذلك أن السوق يتزامن مع يوم الأحد، وذلك على عكس ما كان عليه الحالْ في الحمرا الأولى أو الثانية، مع العلم أنها كانت تُعقد في اليَوم نفسه، لكن مرتاديها كانوا يحجون إليها في وقت باكر من الصباح.

استثمرتُ هذا الوقت في استكشاف ما تبقى من مجالات السوق مشياً على الأقدام[26]، وتبادل الحديث مع العديد من التجار والزبناء، أتجول بين دروبه ومعابره، ذهاباً وإياباً، والتي بدأت تغص بالمرتادين شيئاً فشيئاً. إلى أنْ وصل الاكتظاظ أوجه في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف. لقد تمكنتُ من الإحاطة بمجمل جوانب السوق مشياً، وقد استغرق ذلك ما يناهز 40 دقيقة قبل الاكتظاظ و80 دقيقة بعده، إلا أنه في حدود الساعة الثالثة ونصف الساعة بعد الظهيرة يفرغ السوق من مرتاديه، ويباشر التجار في إسقاط خيمهم وجمع طاولاتهم و»فراشاتهم» ولوازمهم وما بقي من بضاعتهم. مع العلم أنهم يمضون ليلة السوق، الليلة السابقة على السوق، في موْضع السوق؛ أي قبل أن يرخي الليل سدوله، حيث يبيتون، استعداداً ليوم السوق.

يخضع السوق إلى تقسيم اختصاصي للمجال، فبالإضافة إلى مجال خيم البالْ، هناك مجالات أخرى: يمكن التمييز فيها بين مجالات مُخَيمة متفرقة وأخرى منتظمة وغير مخيمة، وهي تتموْضع غالباً في هوامش السوق، على الطرق أو المعابر الهامشية التي تُحيط بالسوق. من بينها مجال الخُضر، مجال «الخُرْدَة» أو «الجُوطِيَة» أو «بيع قطع الغيار»، ومجال «العْشَابَةْ» (أو الطب التقليدي(، الأواني المنزلية، ومجالات أخرى غير منتظمة تضم مزيجاً من مجالات عدة، توجد بها «فْرَاشَاتْ» أرضية متنوعة من حيث البضائع المعروضة، هذا وبغض النظر عن بعض الخيم المشتتة، بعضها متخصص في بيع المنتوجات البلاستيكية، وبعضها الآخر يبيع أفرشة تقليدية من حصير وما يحل محله، وما بقي منها يختص في بيع الملابس الجديدة. فضلاً عن مقاهي «الشفنج وآتاي» التقليدية، وكذا عربات «طَيبْ وهَارِي» («الفَاكْيَة»: الفُول والحمص مطهوان؛ «فاكهة دكالة»).

26 ما اكتشفته في السوق عبر المشي لم أرصده وأنا واقف. هذه النقطة مهمة جداً من الناحية المنهجية، مما ينعكس منهجياً على عملية الوصف، فيتحول الوصف إلى وصف مشاء، ومن ثم يستحيل إلى ملاحظة مشاءة. هذه تسمية خاصة جداً، وهي ناجمة عن استبصاري في هذه التجربة الميدانية. فملاحظة السوق تحتاج إلى سيقان طويلة، تسوق صاحبها كمتسوق بين متسوقين آخرين إلى الانغماس في قلب السوق وحركته.

هذه هي مجمل المجالات التي تشكل سوق الحمرا. غير أننا سنتوقف عند أهم مجال من مجالاتها، والذي يعد ميسماً من مياسمها، وعلامة مميزة لها، يستقطب إلى السوق تجاراً وزبناء ومرتادين من كل حدب وصوب، من خارج دكالة ومن داخلها. فهو يعج بتفاعلات مميزة، يمكن لوصفها، أو لوصف مشهد من مشاهدها، أنْ يفتح لنا أفقاً تأويلياً معيناً، من شأنه أن يمكننا من قول شيء سوسيو- أنثروبولوجي عن السوق الأسبوعي.

في الأسبوع الموالي وقبل الانغماس الكلي -الحذر- في السوق، تعاملتُ مع هذا الأخير كمُرتاد من جهة وكمتسوق من جهة ثانية، مُستحضراً بذلك تاريخي معه، من الحمرا الأولى، منذ أنْ كنتُ طفلاً، مروراً بالثانية ووصولاً إلى الثالثة، حيث أصبحتُ إثنوغرافياً، أخص هذا السوق بالدراسة والوصف، مُمَوْضِعاً بذلك ذاتي من خلال موْضعة السوق بعامة وفعل التسوق أو الارتياد بخاصة.

قبل ذلك، ولأني جئتُ إلى السوق من دون تناول وجبة الفطور، فإني قصدتُ إحدى المقاهي التقليدية المتواجدة في قلب السوق، على هامش خيم البَالْ، والمتخصصة في «الشفنج وآتاي». ولكن بفعل الأُلفة التي وقعت بيني وبين لْمْعَلْمْ[27]، صاحب الخيمة أو المقهى، سابقاً، خلال الميدان الأول، عندما طلبتُ التقاط صورة له، فرحب بالفكرة شريطة أنْ أكون ضمن صورة من الصور الملتقطة، ليسألني بعدها «مْنِينْ فْلْخُوتْ» (مِن أين تنحدر؟) فأجبته ب: من «دُكَالَةْ»، مِن «زاوية سايس»[28]، فاستنتج بأننا أبناء عمومة، ليقول لي أنا من «أزمور»[29]، من «مولاي بوشعيب»[30]، ثم بعد ذلك استضافني في خيمته لتناول وجبة الفطور، ليقول لمتعلميه (المُشتغلين تحت إمرته) بعد أن أخذتُ مكاني ضمن الخيمة؛ أيْ عندما جلست في كرسي بلاستيكي وبطاولة بلاستيكية دائرية الشكل، ملونة، وكأنني أتنزه في رحلة شاطئية، «فلتأتوا بوجبة الفطور لل«دكالي»»، ففطرت وما كدتُ أفطر، ثم دفعتُ لابن عمي ثمن الفطور، وقلت له: «وَشْفْنْجْ هُوَ اوْلْدْ عَمِي، هَذَا شْفْنْجْ دكالي»، فابتسم وانصرفتُ بعد ذلك هائماً في السوق، قلت بفعل تلك الألفة أو لنقل المؤانسة رحب بي في هذه المرة بحفاوة أشد من الأولى.

لقد مثلت هذه المقهى بالنسبة إلي، انفصالاً واتصالاً مع السوق في الآن ذاته. فبفضلها تعرفتُ على نوعية خاصة من المرتادين، عبارة عن عائلات، تجيء إلى السوق، وهي تسكن غالباً في المدينة (الجديدة)، من أجل القطع مع الحياة الحضرية ورتابتها: أيْ «الْتْفْوَاجْ»[31]. وتجد في هذا النوع من المقاهي ضالتها. وليست

27 تحيل هذه الكلمة إلى فاعل أساسي في المجال الحِرفي المغربي، لكنها تحيل هنا، بالإضافة إلى إتقان الصنعة أو حرفة الشفنج، صنعة إعداد الشفنج، تُحيل إلى المِلكية، المالِك، أي صاحب الخيمة(المحل): «مُول الشفنج».

28 قرية تنعتُ محلياً ببلد الشرفة، وهي جماعة ترابية قروية، تابعة لدائرة «سيدي إسماعيل» بإقليم الجديدة.

29 من أعرق المدن المغربية، وهي تابعة إدارياً إلى إقليم الجديدة.

30 مِن صُلحاء أزمور ودكالة.

31 تُشير هذه الكلمة إلى الترويح عن النفس. يأخذ هذا الترويح عن النفس في السوق، غالباً، شكل مؤانسة.

تجيء إلى السوق من أجل التسوق، علاوة على الألفة التي أصبحت لدي شخصياً مع صاحب المقهى، «لْمْعَلم الشْفْنَاجْ». لكن هذه المقهى، كانت تشكل لي في الوقت نفسه قطيعة مع تلك الألفة، خاصة عندما أُخْرِج مذكرتي من المحفظة بيدي اليسرى وأضعها على الطاولة، لأكتب ملاحظاتي بيدي اليمنى التي مازالت بقايا «الشفنج» تتخلل أصابعها الخمسة.

بعد الانغماس في السوق والتغلغل في دروبه، فإني خبرتُه شيئاً ما. تعلمتُ المرور في الازدحام بين المعابر الضيقة، بين الخيوط الدانية) القَنْبْ(للخيم التي تضيق المعابر، بسلاسة كبيرة وبمرونة شديدة، والتي تفرض عليك الانسلال بينها، وكأنك تائه في متاهة لعبة ما، حتى تتمكن من المرور، خاصة مع ازدحام السوق، مما يجعل من السوق عبارة عن مغامرة استكشافية ليس بالنسبة للإثنوغرافي فحسب، وإنما بالنسبة إلى المرتادين في المقام الأول. أما الإثنوغرافي، فإن مغامرته الاستكشافية تكون مُضاعفة، أي مغامرة استكشافية من الدرجة الثانية. أحد تعريفات حرفة الأنثروبولوجي تلك، بما هي مغامرة استكشافية.

إن خيم البالْ بمثابة مكبرة للسوق برمته، لهذا السوق، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها تشكل أصل ميلاده، فهو في الأصل كان سوقاً للبالْ. لهذا أمضيتُ فيه من الوقت وبذلت فيه من الجهد ما لم أمضه أو أبذله في غيره من مجالات السوق. إنه يتطلب منك مجهوداً مضاعفاً على جميع المستويات، خاصة عندما تتحول إلى متسوق وإثنوغرافي في الآن ذاته. فذلك يتطلب منك اليقظة التامة بجميع أطرافك وحواسك، فيمكنك على سبيل المثال لا الحصر، أنْ تتعرض للسرقة في أي لحظة وأنت ترصد وضعيات إثنوغرافية محددة أو مشاهد معينة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: وإن كان يبدو السوق مفتوحاً اجتماعياً، فإنه في حقيقة الأمر منغلق على ذاته، ويستعصي على المرء فك انغلاقه أو اختراقه، خاصة فيما يتعلق بعلاقة التجار فيما بينهم، وما يقوم بينهم من صراع خفي على المجال وغيره، وكذا علاقة التجار بالسلطة المحلية التي تكتري لهم الأرض.

ينبغي التمييز هنا في تجارة البالْ، بين تجارة «البَالَة» و «العْزْلَة». أما الأولى، فتشكل «البَالَة» مادتها الأساسية أو منتوجها التجاري المركزي، وأما الثانية، فلها منطق البال العادي الذي يوجد في أي سوق يومي للبَالْ: أيْ أنك تعزل بيديك من المعروض أو المفروش على الطاولة أو «الفراشة» الأرضية، تعزل من المعروض المتعدد، أيْ من المعروض على الطاولة أو «الفْراشة». لكن البالة هنا لها منطقها الخاص، هو ما يجعل منها ظاهرة رمزية أكثر منها اقتصاد بالْ محض، بما هو اقتصاد «غير شرعي»، على الأقل بالنسبة للدولة[32]. ويتمثل ذلك في مشهد صغير، يشكل جوهر هذه العملية التبادلية والتجارية، وإن كان الصنفان من

32 الدولة التي تجرم تهريب الملابس أو الأشياء المستعملة، هي نفسها التي تسمح بإقامة هذا النوع من التجارة تحت ناظر أعيانها، الذين يحرصون أيما حرص على استخلاص الجبايات من تجارها.

هذا التبادل أو لنقل الشكلين، يتعايشان ويتجاوران في هذا السوق، بل في الخيمة نفسها، فإن الشكل الأول هو الذي يهمنا بهذا الصدد؛ لأنه يشكل مسرحاً رمزياً للسوق.

قبل تمثيل هذا المشهد، يجب علينا أن نشير إلى نقطة مهمة ألا وهي: الحضور الباهت جداً للنساء التاجرات، فلم أصادف طوال السوق وخلال المدة التي قضيتها في الميدان، أكثر من تاجرة أو اثنتيْن كحد أقصى، لمحتهما خارج مجال خيم البالْ، يبيعان الأواني والأدوات المنزلية. هذه ملاحظة مهمة جداً، فهي تعزز فكرة انغلاق السوق اجتماعياً، خاصة من جهة التجار. لكن ذلك لا ينفي تواجد العديد من النساء المرتادات والمتسوقات، أفي خيمة البال أو خارجها. مثلهن في ذلك مثل الرجال ومختلف الفئات العمرية. مع تسجيل ملاحظة كنت قد رصدتها بهذا الصدد، وأثارت انتباهي، وهي: إن عددا ليس قليلاً من النساء الشابات المقبلات على الزواج، يرتدين لباساً يبدو ذكورياً إلى حد كبير، ومنهن من تخفي رأسها ووجهها، وبالتالي هويتها، حتى لا تكشف هويتها، لا أعرف السبب، ربما الطبيعة الاجتماعية للسوق تفرض ذلك.

تستقطب خيمة البالْ مجمل الفئات الاجتماعية والعمرية والجنسية، فكل يبحث عن ضالته؛ ذلك أن منتوجات البالْ، الملابس المُستعملة، بما في ذلك «الأكسيسوارات»، والتي تتراوح أثمنتها ما بين ثلاثة دراهم وسبعين درهماً ومائة وخمسين درهماً، تستجيب بشكل أو بآخر لجميع الفئات، من الأحذية والجوارب إلى الملابس الداخلية والقمصان إلى القبعات والنظارات الطبية والشمسية، علاوة على «الأكسيسوارات» العتيقة منها والحديثة. فأينما وليت وجهك تجد هذا التنوع، غير أن هذه الخيم لها تقسيم اجتماعي للمجال، فمنه ما يقوم على الجنس، لمجال بالْ، بعضها يعرض منتوجات خاصة بالنساء والبعض الآخر يعرض منتوجات خاصة بالرجال، ومنها ما يقوم على متغير السن ومتغير الفئة الاجتماعية، فيما يخص أثمنة السلع المعروضة. لكن ذلك لا ينفي وجود مجالات للبال مفتوحة اجتماعياً، تستجيب لكل الفئات وتشبع رغبات الجنسين معاً.

يعلب الازدحام الذي يفرضه تصميم خيم البال المتراصة بطاولاتها المتعددة والمُتلاصقة التي لا يفصل بينها إلا معابر ضيقة جداً، لا تستوعب مرور أكثر من شخصيْن أو ثلاثة، يلعب دوراً مهما في خلق نوع من المؤانسة بين المرتادين، من خلال الاحتكاك والمواجهة وجهاً لوجه. فضلاً عن الاختلاط الاجتماعي بين فئات اجتماعية متنوعة. فكثيرة هي الاحتكاكات بين المرتادين، التي تولدت عنها تفاعلات اجتماعية تبدأ أحياناً بالاعتذار، وقد تنتهي في أحيان أخرى بتبادل أرقام الهواتف وتكوين صداقات عميقة، أو في أقل تقدير، تؤدي إلى نوع من التبادل الاجتماعي والرمزي بين المتسوقين، خاصة عندما يلتقي بعضهم ببعض عن سابق معرفة: من تبادل التحية إلى تبادل النصح والحديث عن التسوق نفسه، فضلاً عن استحضار مساراتهم الأسبوعية في حياتهم اليومية.

لنعد إلى المشهد المؤسس للرمزي في هذا السوق: إنه مشهد البَالْ. يبدأ هذا المشهد بعرض البَالَةْ، وهي تعد مادته أو لنقل الخيط الناظم لسيناريو المشهد، وهي عبارة عن رزمة من الملابس المستعملة، مُغلقة بإحكام، يتراوح وزنها بين 60 و180 كيلوغرام، والتي يفترض فيها، الاستعمال الواحد، على اعتبارها لم تفتح بعد؛ أي مستعملة خارجاً، خارج المغرب من الضفة الأوروبية، أكانت ملابس شتوية أو صيفية: أي «بَاقَ بْمِيكْتْهَا»، ولو كانت من الدرجة الثانية. يصعد المُتَعلم، من عمال لْمْعلم صاحب خيمة البَالْ (مُولْ لْبَالْ)، على رأس الطاولة مستطيلة الشكل آنفة الذكر، وكأنه سيقدم عرضاً مسرحياً، والبالَةْ أمامه، يسندها بقدميه وساقيه، فيباشر بمعية زملائه، الذين يقفون خلفه على الأرض، «التْهْيَاتْ» أو «التْعْيَاطْ»، أيْ الصياح والغناء الإيقاعي[33]، تزامناً مع فتح البَالَةْ أمام الملأ من مرتادي الحمرا ومتسوقيها، بغية استقطاب الزبائن:

«بَالَةْ جْدِيدَةْ.. بَالَةْ جْدِيدَةْ

اَهَا رُومِيكْ اَحَنَانْ.. اَهَا بُودِيكْ اَوِسَامْ

اَهَا رُومِيكْ اَحَنَانْ.. اَهَا بُودِيكْ اَوِسَامْ

بَالَةْ جْدِيدَةْ.. بَالَةْ جْدِيدَةْ

سْلِيبُ اُولْبِيلْ.. سْلِيبُ اُولْبِيلْ

سْلِيبُ اُولْبِيلْ.. سْلِيبُ اُولْبِيلْ

بَالَةْ جْدِيدَةْ.. بَالَةْ جْدِيدَةْ

اَهَا لْمْلِيحْ.. اَهَا لْمْلِيحْ

اَلُوحْ لُوحْ.. لُوحْ لْبَالَةْ لُوحْ

بَالَةْ جْدِيدَةْ.. بَالَةْ جْدِيدَةْ

مُولاَ وْلِيدَاتْ مُولاً بْنِيَاتْ

اَهَا لْمْلِيحْ هْنَاااا لْمْلِيحْ

33 يتولد هذا الإيقاع عن لحن الجُمل الغنائية نفسها من جهة، وعن التطبيل على جنبات لْحْدِيدْ (سيارة الخيمة) من جهة ثانية. فلكل خيمة سيارتها تستند عليها وتسمها في آن.

بَالَةْ جْدِيدَةْ... بَالَةْ جْدِيدَةْ».

إلى جانب هذه الأهازيج الموزونة إيقاعياً، ثمة أهازيج أخرى متقطعة من قبيل:

«شْرِي وْلاَ لْوِي

شْتْتْ سْلْعَة

عَنْدْنَا لْمْلِيحْ

الهَوْتَة الهَوْتَة الهَوْتَة

كُلْشِي يْلْبْسْ كُلْشِي يلبس

مْنْ البَالَة لْطَابْلَة

حَلْ حَلْ حَلْ حَلْ

رْبْعْمْيَا سْلِيبْ رْبعْمْياَ سْلِيبْ رْبْعْمْياَ الشُورْطْ

مْنْ البَالَة لْطَابْلَة

تِيشُورْطَا سْتْمِيَة

تِيشُورْطَا تْلاَتِينْ دْرْهْمْ

جْدِيدْ جْدِيدْ... دْيَالْ العِيدْ».

يتزامن هذا الغناء أو «تْهْيِاَتْ» مع فتح البَالَةْ. ليجلب الزُبناء، ويجذبهم إلى الطاولة، الذين يتهافتون على الملابس المعروضة، يقبضون عليها قبل رميها على الطاولة؛ أي في طريقها إلى الطاولة. فيقع نوعاً من الصراع بين المرتادين على ما يُرمى إلى الطاولة من ملابس، يأخذ المشهد شكل الطاولة مستطيلة الشكل: يُفرغ لْمْتْعَلْمْ البالة تلو الأخرى، بالطريقة عينها، وهو يلعب هنا دور مايسترو إيقاع المشهد ومُخرجه وبطله في آن، فهو الذي يَسوس طاولات البالْ ويبسط سيادته الكاملة عليها في تناغم مع حركة المرتادين وإيقاعاتهم، كما لو كان يسود مجالاً من مجالاته الترابية. أما لمعلم، فهو من لا يقوم بأكثر من القبض، قبض النقود من المُشترين وإعطاء تعليماته وتوجيهاته للمتعلمين.

يُخرج بطل المَشهد قميصاً أو ما جادت به البَالَةْ من ملابس مستعملة، يعرضه على الجمهور، جُمهور البالة، فيرميه إلى الزبون المفترض أو على إحدى جنبات الطاولة وأطرافها، حيث يرمي الزبناء أيديهم ليقبضوا على ما يرغبون من الملابس المعروضة في هذا المشهد، والذي يعد إبداعاً ثقافياً بحق. يجعل من التبادل المادي؛ أي شراء منتوج معين بمقابل مادي محدد، تبادلاً ثقافياً ورمزياً بين البائع والمشتري، غير أن الثمن المحدد لا يقبل «التْشْطَارْ» أو المُسَاوَمة، فقيمته ثابتة، ولو مؤقتاً، على الأقل أثناء المَشهد، لكنها تنخفض عندما تفرغ مجمل «البَالاَتْ»، وتتحول تجارة «البالْ» إلى «عْزْلَةْ»، مع مرور الوقت، خاصة بعد الظهيرة؛ وذلك على عكس مجالات أخرى من السوق، كما هو شأن مجال «الخردة»، على سبيل المثال لا الحصر، فكل شيء بهذا الأخير قابل للمساومة بين البائع والمُشتري.

ألا يجعل ذلك وغيره كثير من السوق مجالاً اجتماعياً وتعبيراً ثقافياً؟

ثالثاً: السوق مُؤَولاً

السوق بوصفه مجالاً اجتماعياً وتعبيراً ثقافياً

كيف يمكن تأويل السوق سوسيو- أنثروبولوجياً؟ انطلاقاً من الإثنوغرافيا الكثيفة السابقة. إن التأويل في نهاية المطاف، على الأقل بمعناه الهرمينيوطيقي، هو إرجاع إلى ما سبق. ما هو هذا السابق هنا؟ إنه سؤال الانطلاق الذي انطلقتُ منه في هذا البحث الإثنوغرافي المُوجز. يتعلق الأمر ب: ما السوق؟ ما هو هذا السوق الذي أقدمتُ على وصفه وموْضَعته إثنوغرافياً؟ انطلاقاً من ضمير المُتكلم: ذات الإثنوغرافي (أنا). ولأنه ليس هناك استيفاء نهائي لأي ميدان بحثي، بما في ذلك سوق الحمرا، فإن التأويل، تأويل السوق، ليس إرجاعاً إلى ما سبق وحسب، وإنما هو استنطاق للوضعيات الإثنوغرافية للسوق في علاقتها بالمعرفة السوسيو- أنثروبولوجية بهذا الشأن واستحضار للقادم، الذي لم نعد إليه بعد. لكن التأويل أيضاً، هو إعطاء شكل معرفي معين لواقعة أو فعل معينين، أو رسم صورة معينة لهما. هذه الواقعة هي واقعة السوق الأسبوعي. أما الفعل، فهو فعل التسوق، فضلاً عن فعل الارتياد في حد ذاته؛ ذلك ما يُسمى عادة في الأنثروبولوجيا بالخُطاطات.

طبعاً، لا نرنو هنا إلى تطبيق أي نظرية معينة حول السوق الأسبوعي؛ لأن عملية من هذا القبيل لا تنسجم مع منطلقات هذا البحث، بما هو بحث إثنوغرافي استقرائي. يحاول تشكيل تأويله الخاص انطلاقاً مما توصل إليه، أو ساهم في بنائه وصياغته ميدانياً. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا يُمكننا النظر إلى السوق الأسبوعي من منظور اقتصاد السوق، أكان رأسمالياً أو رأسمالياً- متأخراً.

فالسوق المعني هنا بالتأويل ليس سوقاً مُهيكلاً بالمعنى الحديث، سواء من حيث التجهيز أم من حيث التدبير، فضلاً عن كونه يقوم على نشاط اقتصادي وتجاري غير شرعي، على الأقل بالنسبة للدولة ومؤسساتها الاقتصادية الرسمية. فكيف يمكن بالتالي لنظريات السوسيولوجيا الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة والمُعاصِرة، بما فيها السوسيولوجيا الاقتصادية للسوق، والتي تهتم في مجملها بدراسة المُهيكَل من الأسواق، أو إنْ هي درست الأسواق غير المهيكلة تنظر إليها من وجهة نظر الأسواق المهيكلة، كيف يمكنها أنْ تقدم لنا تأويلاً دقيقاً للمنطقيات الاجتماعية الداخلية لهذا النوع من الأسواق؟ من دون أن تُسقط عليها نموذجاً نظرياً ناجماً عن دراسة الأسواق المهيكلة. لهذا سنُبعد هذا الصنف من النظريات في هذا المقام، وسنحتفظ منها على فكرة البناء الاجتماعي للأسواق. مع الأخذ بعين الاعتبار فكرة غير المُهيكل، في أي عملية تأويلية من هذا القبيل.

كما ليست هناك أي جدوى من رصد تاريخ الأسواق الأسبوعية بالمغرب، وفقاً للتأريخ الثالوثي المعروف: ما قبل الاستعمار، في ظل الاستعمار، وما بعده. ذلك أن هذا السوق، وإن كان أسبوعياً، على الأقل بالنسبة لتجاره وزبنائه، فإنه لا يخضع لمنطق السوق الأسبوعي القروي السائد، بما في ذلك أسواق دكالة الأسبوعية (الأسواق الأسبوعية المحلية). ولا سيما أن هذا السوق، سوق الحمرا، حديث العهد.

لا يُمكن بأي حال من الأحوال إنكار الطابع الاقتصادي لهذا السوق، كما هو شأن جميع الأسواق التجارية، أكانت أسبوعية أو يومية، مُهيكلة أو غير مُهيكلة. هذه حقيقة فعلية لا محيد عنها، لكن لا يعني ذلك بأي حال من الأحوال، اختزال السوق في منطقه الاقتصادي المحض؛ لأنه ليس ثمة سوق، بما في ذلك أحدث الأسواق الحضرية، لا تتضمن شيئاً اجتماعياً، في بنيتها الداخلية، ما دامت تقوم على التبادل، وإنْ كان يبدو تبادلاً اقتصادياً. وإنْ كان سوق الحمرا هنا، سوقاً غير مهيكل اقتصادياً؛ أي لا يخضع لمنطق اقتصاد السوق الرأسمالي المحض، فإنه مُهيكل اجتماعياً. ليس بوصفه ظاهرة كلية للتبادل فحسب، إذا نحن استحضرنا نظرية الهِبة لمارسيل موس، وإنما باعتباره مجالاً اجتماعياً في المقام الأول؛ بأي معنى هو مجال اجتماعي؟

إن القول بكون السوق ظاهرة كلية للتبادل، هو بمثابة تحصيل حاصل. إن التبادل عند موس، ليس كلياً في حد ذاته؛ أي باعتباره واقعة اجتماعية، وإنما يستمد كليته من طابعه الرمزي؛ أيْ رمزية التبادل. المتمثل في نظره، في روح الأشياء المُهابة، تلك الروح التي يعلل بها الطابع الإلزامي، الضمني الكامن وراء إعطاء الهدايا، لرد الهدية وما يقوم عليه من دَيْن. لنأخذ فعل التسوق، أو الارتياد، كفعل اجتماعي مؤسس للسوق، باعتباره مجالاً اجتماعياً.

يجب التمييز هنا، على الأقل في هذا البحث، بين فعل التسوق وفعل ارتياد السوق؛ فليس كل مرتاد للسوق هو متسوق بالضرورة، وإن كان متسوقاً، فإنه يتسوق شيئاً آخر غير المعروض في السوق من

منتوجات وسلع وبضائع مادية، أكان بوعيه أو بلا وعيه. هذا الشيء الآخر، قد يتمثل في «التْفْوَاجْ»، والمؤانسة السوقية؛ أيْ مؤانسة السوق. هذا فضلاً عن القيم الثقافية للسوق، والتي تتضمن القيم المادية للسوق وتتخللها، كقيمة المساومَة أو «التشطار»، وقيمة «الهَوْتَة»، وغيرها من القيم الثقافية الناجمة عن المعاملة التجارية السوقية، فهي التي تشكل ما يسميه موس بروح الأشياء.

فثمة العديد من المُرتادين الذين دأبوا على الارتياد الأسبوعي للسوق، قد يتحولون في أي سوق، إلى متسوقين. يتعلق ذلك بما يجود به السوق من بضائع من جهة، وبرغبات المرتاد من جهة ثانية، وبإمكانية تحقق «الهَوْتَة» من جهة ثالثة، ومنهم من يرتاد السوق الأسبوعي، لا ليتسوق، ولا ليبحث عن «هَوْتَة» (فرصة) ما، وإنما من أجل أنْ يقطع مع رتابة الحياة اليومية، أكان قادماً من المدينة أو القرية، فتلك هي «هَوْتَتُه» (فرصته).

من دون الحديث عن الارتياد الدائم، أو بالأحرى الأسبوعي، للسوق، الذي يجعل من فعل الارتياد فعلاً طقوسياً، يفصل بين الحياة الاجتماعية للأيام الأسبوعية السابقة على يوم الأحد واللاحقة عليه. هل يُمكن ليوم الأحد، أن يشكل وجهاً آخر ليوم الجمعة كيوم مقدس؟ سنترك هذا السؤال مفتوحاً؛ لأنه في حاجة بدوره إلى دراسة قائمة بذاتها.

ما الذي يجعل المتسوق الأسبوعي يفضل بضاعة مُستعملة، لنعتبرها هنا ملابس مستعملة، أو لنقل الفاعل السوقي الأسبوعي، ما الذي يجعله يفضل شراء ملابس مُستعملة على شراء أخرى محلية أو غير محلية جديدة؟ هل يتعلق ذلك بالثمن المنخفض لهذه السلع، أم بجودتها، على اعتبار أنها تجيء من الضفة الأوروبية؟

قد يُجيبنا الكثير من المتسوقين بأن تفضيلهم هذا يعود إلى انخفاض ثمن هذه السلع وارتفاع جودتها، فضلاً عن علامتها التجارية العالمية وقيمتها المادية والرمزية في سوق الملابس.

إن الذهاب بعيداً في هذه الفرضية، سيقتضي منا القول بكون السوق الأسبوعي يخلق نوعاً من التوازن الاجتماعي في نظام التراتب الاجتماعي، بين من لديه الإمكانية المادية لشراء ملابس ذات قيمة سوقية عالية، ومن لا يملك ذلك؛ بمعنى أن السوق يساهم في انقلاب التراتبية الاجتماعية السائدة في المجتمع المغربي، أو في المجتمع المحلي، بشكل أو بآخر. لكن هذا التأويل يصطدم بالانفتاح الاجتماعي للسوق؛ أي إنه يستوعب بدوره الطبقات الاجتماعية المتوسطة، من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين وأرباب مقاولات وغيرهم كثير، وإنْ كان يوسم بميسمه الشعبي. وهو كذلك بالفعل؛ لأنه يتضمن ممارسات اجتماعية معينة تقوم على قيم ثقافية، لا تنسجم بالضرورة مع الطبقات المتوسطة، وبدرجة أعلى مع الطبقات الاجتماعية العليا.

غير أن هذه الفرضية لا تعبر في حقيقة الأمر إلا عن وجه واحد من أوجه مفهوم «الهَوْتَةْ» الذي يحرك فعل التسوق ها هنا ويُرَجحه؛ ألا يجعل ذلك من فعل التسوق هذا فعلاً اختيارياً وعقلانياً، يأخذ بعين الاعتبار حساب المكسب والخسارة؟ ليس بالضرورة، فمن السهولة بمكان التسليم بهذا التأويل.

فمفهوم «الهوتة»، وإن كان يعبر هنا عن اختيار عقلاني اقتصادي، فإنه لا ينبغي أنْ نغض النظر عن كونه قيمة ثقافية، تُحيل إلى رجولة صائد الهَوْتَة، ولو كانت امرأة، وشطارته، فتتحول على إثر ذلك، إلى ميسم اجتماعي مميز لصاحبه، ضمن الجماعة أو المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، أكانت عائلة أو صداقة أو رفقة، هذا هو الوجه الثاني للْهَوْتَة.

وإنْ كان فعل التسوق يبدو فعلاً اختيارياً عقلانياً، فإنه ليس عقلانياً إلا لكونه اجتماعياً يتضمن تأويلاً ثقافياً، كما هو شأن مفهوم الهَوْتَة. ليس فعل التسوق اجتماعياً، إلا لكونه يقوم على التبادل بين بائع ومشتري، لكن هذا التبادل ليس نفعياً فحسب، وإنما في عمليته النفعية التبادلية، تمرر عبرها العديد من القيم غير النفعية، مما يجعل من الممارسة السوقية ممارسة اجتماعية، تُساهم بشكل أو بآخر في إنتاج السوق كمجال اجتماعي؛ أي كعلاقات اجتماعية حمالة معان ثقافية؛ ذلك أن التبادل السوقي والحالة هذه، هو علاقة اجتماعية وتعبير ثقافي في نهاية المطاف.

لكن الحديث عن السوق كمجال اجتماعي شيء والحديث عنه كحقل اجتماعي بالمعنى البورديوي شيئاً آخر، تماماً، على الأقل وفقاً لنظرية الممارسة الاجتماعية، باعتبارها نظرية سوسيولوجية شاملة[34]. إن السوق وفقاً لبورديو، من هذا المنطلق هو حقل اجتماعي له رهاناته وقواعده الاجتماعية، تخضع فيه الممارسة الاقتصادية إلى معادلة الممارسة الاجتماعية الناجمة عن علاقة لوغاريتمية بين كل من الهابيتوس والرأسمالين الاجتماعي والثقافي.

ذلك أن هذا المفهوم للسوق مرتبط بنظرية سوسيولوجية شاملة، لا نسعى هنا إلى إعادة إنتاجها في سوق غير مهيكل، لا يخضع بالضرورة للمنطق الليبرالي الخالص، غير أن مساهمة بورديو الأساسية بهذا الصدد، مُساهمته السوسيو- أنثروبولوجية، والتي تهمنا في هذا الصدد، هي نقده لليبرالية، أو بالأحرى لليبرالية الجديدة، التي تشكل في نظره برنامجاً سياسياً شاملاً لتدمير العالَم الاجتماعي: تدمير البنيات الجماعية، التي لها ما يكفي من القدرة على مواجهة المنطق الكلي للسوق وإعاقته[35].

34 لقد صاغ هذه المعادلة التي يلخص فيها نظريته المسماة بالممارسة الاجتماعية في كتابه المعنون بالتمايز أو التمييز، وهي نظرية شاملة لا يمكن عن طريقها قراءة السوق الأسبوعي كحقل اجتماعي من دون أن نسقط في الحتمية الاجتماعية لهذه النظرية. انظر:
Pierre Bourdieu, La Distinction: Critique sociale du jugement, Paris: Minuit, 1979, P 112

35 يتعلق الأمر هنا بمقاله الموسوم ب «أساس الليبرالية الجديدة»:
P. Bourdieu, «L'essence du néolibéralisme», Le Monde diplomatique, Mars 1998

ذلك العالَم الاجتماعي الذي تُساهم فيه الأسواق الدورية التي تنعت بالتقليدية، في إعادة إنتاجه بشكل أو بآخر. لهذا يُمكن اعتبار السوق الأسبوعي في نظري بمثابة مجال اجتماعي للمقاومة، مقاومة للاقتصاد الليبرالي والليبرالي الجديد، الذي تتبناه الدولة المغربية بأجهزتها الاقتصادية الحديثة وسياساتها التحديثية والتنموية، بما في ذلك سياسة إعادة تأهيل الأسواق الأسبوعية، فضلاً عن مقاومة فعلية لرتابة الحياة اليومية.

لا أتعامل في هذا السياق مع المقاومة هنا كفعل سلبي بالضرورة، وإنما أتعامل معها كفعالية إثباتية، أيْ كشكل من أشكال الإبداع والخلق الثقافيْن. بالمعنى الأنثروبولوجي الواسع لمفهوم الثقافة. إنني أتعامل هنا مع الثقافة كذهنية محركة للفعل الاجتماعي، كما هو شأن فعل التسوق، ومظهراً من مظاهره أو تجلياته، في الآن نفسه. ماذا عن المجال الذي يحتضن السوق؟ إن العلاقة بين فعل التسوق كفعل اجتماعي بالمجال المصمم للسوق هي التي تعطي للسوق مورفولوجيته الاجتماعية، ومن ثم تحويل السوق إلى مجال اجتماعي معيش، من طرف الفاعلين السوقيين وطبيعة العلاقة بينهم.

فليس الطابع الاجتماعي للسوق مجرد تضمين اجتماعي للأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه السوق الأسبوعي؛ أي طابعاً ضمنياً يتخلل العملية التبادلية كعملية اقتصادية وتجارية، كما قد تذهبُ إلى ذلك السوسيولوجيات الاقتصادية السوقية الجديدة، وإنما هو أيضاً شكلاً اجتماعياً وتعبيراً ثقافياً. فكثيرة هي التبادلات التجارية بين تجار البالْ وزبنائهم، التي تُغلف بالاجتماعي والرمزي، وأكبر مثال على ذلك هو الأهازيج التي يستقطب بها التجار المرتادين، وتساهم في تحول مرتادي الحمرا إلى متسوقين. هذا ناهينا عن الغموض الذي تكتنفه محتويات «البالْ»، ومجهولية مصدره في كثير من الأحيان، بالنسبة إلى المرتادين والزبناء، فهو الآخر يلعب دوراً مهماً في استقطاب الزبناء.

إن السوق الأسبوعي ليس مجالاً اجتماعياً للمقاومة إلا لكونه يزخر بإبداعات ثقافية، كما هو شأن مشهد مَسرحة البالْ آنف الذكر، والذي يمكن اعتباره بمثابة إبداع ثقافي، أتعلق الأمر بإخراج المشهد أو بلغته، الشيء الذي يحول السوق إلى مسرح كبير لما هو رمزي. بما في ذلك التبادل التجاري، العمود الفقري للسوق، لأي سوق (وتجارة)، أكان تقليدياً أو عصرياً. فيكفي أنْ نُشير هنا إلى الطابع الرمزي والديني لعبارتي «بِسْمْ الله» و»الله يْخْلْفْ»، الملازمتين لأي فعل تبادلي في السوق، كفعل تواصلي في العمق، من طرف البائع والمشتري معاً، لكي نؤكد على الطابع الثقافي والرمزي للسوق، أو على الأقل للسوق المعني بالدراسة.

ألا يجعل ذلك من السوق الأسبوعي اقتصاداً مضاداً؟

تلك المسرحة التي تجعل من السوق الأسبوعي تعبيراً ثقافياً. تعبير ثقافي، قد لا يعكس الثقافة المحلية لتي تحتضن السوق فحسب، وإنما قد يعكس الثقافة المغربية برمتها. كما ذهب إلى ذلك كليفورد غيرتز، في كتابه الموسوم ب: «سوق صفرو: عن اقتصاد بزار»[36]، والذي يمكن اعتباره مدخلاً مهماً، من بين مداخل عديدة ممكنة، لصياغة سوسيو- أنثروبولوجيا اقتصادية بصفة عامة ولسوسيو- أنثروبولوجيا الأسواق بصفة خاصة. وإن كانت دراسة غيرتز سالفة الذكر تصنف عادة ضمن الأنثروبولوجيا الاقتصادية، فإن صاحبها في نهاية المطاف هو أنثروبولوجي تأويلي، والأنثروبولوجيا التأويلية تتعالق بشكل كبير مع السوسيولوجيا التأويلية أو الفهمية: «إن الأنثروبولوجيا التأويلية هي مطبخ السوسيولوجيا الفهمية»[37].

على أهمية دراسة غيرتز، والتي أنجزها خلال، سنة 1968 - 1969، فإنها لم تهتم بالسوق/ البزار كمجال اجتماعي بقدر ما اهتمت به كشكل ثقافي ليس في ذاته، وإنما فيما ينجم عنه من تحليل ثقافي للطابع المغربي برمته، فإنها في حاجة اليوم إلى المراجعة النقدية، على الأقل لفكرتيْن أساسيتيْن: الأولى تتعلق بما يسميه ب «النسبة»، والثانية تتعلق بتعميمه الاستقرائي الذي يختزل فيه ما هو مغربي (الطابع المغربي) أو لنقل الثقافة المغربية في الشكل الثقافي لبزار صفرو. لكن ذلك لا ينفي أهمية ما جاءت به هذه الدراسة المتفردة، بما هي مساهمة قيمة في الأنثروبولوجيا التأويلية والرمزية التي جاء بها غيرتز نفسه، وفريقه البحثي.

إننا لا نسعى هنا إلى هذا النوع من المراجعة النقدية، فعملية من هذا القبيل تتجاوز هذا البحث الإثنوغرافي المحدود، بل تتطلب القيام بدراسة مونوغرافية معمقة للسوق عينه الذي درسه، واعتماداً على المنهج نفسه واتباع الخطوات المنهجية ذاتها؛ ذلك هو النقد الممكن لهذا النوع من الدراسات.

أما ما يهمنا هنا هو أن مفهوم «النسبة»، وإنْ كان غيرتز لم يدرس سوق الخميس، وهو سوق أسبوعي بصفرو، بقدر ما درس سوق المدينة (القديمة) والذي يسمى عادة بالبزار، مثله في ذلك مثل بزار فاس وغيره من «بزارات» المدن العتيقة، الذي حاول به غيرتز إقامة تصنيف محلي للهوية الاجتماعية، لا تحضر بشكل قوي في السوق الذي عنيته بالدراسة، وإنْ كانت تحضر في بعض الأحيان، كما حدث معي مثلاً، في الوضعية الإثنوغرافية الناجمة عن علاقتي ب»الشْفْنَاجْ»، صاحب خيمة «الشفنج»، فإنها تحضر بشكل عرضي فقط ولا تؤثر في أي حال من الأحوال في طبيعة التبادل في السوق وشكله.

وأما فيما يخص التعامل مع السوق كتعبير ثقافي مغربي، فإني ألخصه في السؤال الآتي: ألا يمكننا اعتبار تفضيل شراء منتوج الآخر المُستعمل على المنتوج المحلي الجديد، بمثابة تعبير ثقافي ضمني عن

36 لقد سبق ذكره، بنسختيه الإنجليزية والفرنسية.

37 Le Souk de Sefrou: sur l'économie du bazar, op cit, p 50

هشاشة الصورة التي يرسمها المغربي عن نفسه، في علاقته بالآخر؟ إن هذا السؤال يضعنا في قلب إشكالية مركزية في الأنثروبولوجيا المعاصرة، ألا وهي: إشكالية الهوية والغيرية.

على سبيل الختم

إذا استحضرنا في هذه الخاتمة سؤال الانطلاق، ما سوق الحمرا؟ سنجيب ب: إنه مجال اجتماعي وتعبير ثقافي، ينتج من خلال علاقة دينامية بين فعل التسوق الأسبوعي كفِعل (هَوْتَوِي وتْفْوِيجِي) وامتداه في المجال المصمم للسوق وما يقوم عليه من تبادل لقيم ثقافية مصاحبة أو بالأحرى حاوية للقيم المادية ومغلفة لها، بين البائع والمشتري بوصفهما فاعلين اجتماعيين رئيسيين في السوق. وما ينجم عن ذلك من إبداع ثقافي ورمزي وتواصلي يتمثل في مشاهد مسرحة الملابس أو الأشياء المستعلمة وإخراج عرضها، باعتباره فعلاً مقاوماً للاقتصاد المهيكل نفسه. هذا وبغض النظر عن مساهمة السوق المعني في انقلاب التراتبية الاجتماعية وتوازنها، وكذا تعزيز التجانس الاجتماعي من خلال المؤانسة وما تقوم عليه من رابط اجتماعي، يمكن وصفه بالسوقي، التي يفرضها المنطق الاجتماعي للسوق الأسبوعي نفسه. هذه هي الخطاطة التأويلية التي خلصنا إليها من هذا البحث.

إننا لا ندعي من خلال هذه الدراسة أننا أحطنا بالسوق المدروس، سوق الحمرا، وصفاً وتأويلاً، إحاطة شاملة، لا مثالب فيها ولا قصور. إن هذا النوع من الدراسات، لا وجود له في مجالات العلوم الاجتماعية أو اجتماعيات الثقافة. إننا أمام بحث استكشافي، وتمرين إثنولوجي، يراد له أن يكون أرضية بحثية صلبة لبحث سوسيو- أنثروبولوجي معمق حول الأسواق الأسبوعية لدكالة.

بيبليوغرافيا

بالعربية

غيرتز، كليفورد، تأويل الثقافات: مقالات مختارة، بدوي محمد (مترجماً)، وهبة الأب بوليس (مراجعا)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

غيدنز أنتوني، صاتن فليب، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، محمود الذوادي (مترجماً)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

بلغة أجنبية

Augé, Marc, Le métier d'anthropologue: Sens et liberté, Paris: Galilée, 2006.

Boudon, Raymond, Dictionnaire de la sociologie, Larousse, 2018.

Benabdeleali Naima, Le Don et l'anti- économique dans la société arabo- musulmane, Casablanca: Eddif, 1999.

Bourdieu, Pierre, L'objectivation participante, Actes de la recherche en sciences sociales, N 150 (2003).

C. Geertz, Le Souk de Sefrou: sur l'économie du bazar, Saint- Denis: Edition Bouchene, 2003.

----------, «La description dense: Vers une théorie interprétative de la culture», trad. André Mary, Enquête, 6 | 1998, 73-105.

----------, Geertz Hildred, Rosen Lawrence, Meaning and order in Moroccan society: Thtree essays In cultural analysis, Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Copans, Jean, L'enquéte ethnologique de terrain, Paris: Nathan Université, 1998.

Cusin François, Benamouzig Daniel, Economie et sociologie, Paris: Puf, 2004.

Dufy Caroline, Weber Florence, L'ethnographie économique, Paris: La découverte, 2007.

Halbwachs, Maurice, Morphologie sociale, Paris: Librairie Armand Colin, 1970.

Jemmali, Salaheddine, Les Souks Hebdomadaires du Cap BON(Etude sociale et Economique), Tunis: Maison Tunisienne de l'edition, 1986.

Laville, Jean-Louis, «Encastrement et nouvelle sociologie économique: de Granovetter à Polanyi et Mauss», Revue Interventions économiques[En ligne], 38 | 2008, mis en ligne le 01 décembre 2008, consulté le 25 mai 2019.

Mauss, Marcel, «Essai sur le don: forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques», l'Année Sociologique, seconde série, 1923-1924.

Pétonnet Colette. «L'observation flottante. L'exemple d'un cimetière parisien». In: L'Homme, 1982, tome 22 n°4. Etudes d'anthropologie urbaine. pp. 37-47.

Raynauld , André, «Observations sur la notion de marché», L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 67, n° 2, juin 1991. P.P 218–230.

Sciardet Hervé, «Commerce, marchés, transactions: une approche ethnographique. In: Genèses, 25, 1996. Ethnographie économique. pp. 29-49;

Steiner, Philippe, «Une histoire des relations entre économie et sociologie», Dans L'Économie politique 2001/4 (no 12), pages 32 à 45.

Tarrit Fabien, «François- Régis Mahieu. Une anthropologie économique», 2017, pp.223-228. Hal- 02021311.

Theiller, Isabelle, «La création des marchés hebdomadaires Quatre documents normands des xive-xve siècles», Dans Histoire & Sociétés Rurales 2005/2 (Vol. 24), pages 105 à 121.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2022

جميع الحقوق محفوظة © 2022